

أخبار القضاء والأمن

القبض على «عصابة سرقة»

ألقت قوّة من فصيلة درك رأس العين القبض أمس على مجموعة شبّان لبنانيّين وسوريّين، يشتبه في أنهم ألفوا عصابة وقاموا بأعمال سرقة طاولات مطاعم قرى البقاع الشمالي. ولدى التحقيق الأوّلي مع الموقوفين اعترفوا أيضاً بسرقات قاموا بها من محال تجارية، ودراجات نارية وأسلحة صيد، وغنم وماعز.

من جهة ثانية، أوقفت إحدى دوريات فرع المعلومات، بمؤازرة عناصر جهاز زهر البيدر، لينا أ. للاشتباه فيها بنقل مخدرات وأعمال دعارة، وفي أنها تستخدم لهذه الأغراض سيارة «هيونداي» مسجّلة باسم يوسف ح. ويقودها وسام ح. ونتيجة المتابعة تبين أنّ لينا تقيم بصورة غير شرعية في لبنان، ولا تحمل أوراقاً ثبوتية. إضافة إلى لينا، أوقف وسام.

كذلك أوقفت فصيلة تفتيشات المطار السوري أحمد ع. بعدما ضبطت بحوزته 9 غرامات من مادة حشيشة الكيف على المدخل الرئيسي الغربي لقاعة الذهب، وذلك أثناء سفره إلى الشارقة. وبمراجعة القضاء المختص أشار بتوقيفه وضبط قطعة الحشيشة، وبإيداعه مكتب مكافحة المخدرات المركزي.

انتشال جثة رجل قضي انزلاقاً

انتشلت وحدة الإنقاذ البحري في الدفاع المدني صباح أمس جثة يوسف نخول (60 عاماً) بعدما طفت على وجه المياه مقابل الشاطئ في منطقة الكسليك. ونتيجة التحقيقات الأوّلية والكشف على الشاطئ الصخري المقابل ومعاينة الطبيب الشرعي تبين أنّ رأس الضحية ارتطم بإحدى الصخور إثر انزلاقه عنها ما أدى إلى فقدانه الوعي والغرق. عُثر عند إحدى الصخور على عدّة للصيد، وهي كناية عن كرسّي من البلاستيك ولم تظهر على الجثة أية أعمال عنف، مما يرجّح فرضية أنّ الحادث حصل قسراً وقدرّاً. نقل الصليب الأحمر الجثة إلى مستشفى سيدة لبنان تمهيداً لإعلام ذويها لتسلم جثته.

عمليات إطلاق نار تجرح ثلاثة

نُقل إلى أحد المستشفيات في الهرمل محمد ط. (12 عاماً) مصاباً بطلق ناري في رأسه، والأسباب مجهولة. وفي خراج بلدة حكر الضاهري - نطاق فصيلة العبدية - وأثناء قيام سمير ع. بالاصطياد أصيب علي أ. (11 عاماً) بطلق ناري من سلاح للصيد في صدره ووجهه. نقل المصاب إلى أحد المستشفيات للمعالجة، فيما فرّ مطلق النار إلى جهة مجهولة.



كذلك أصيبت سارة ن. بطلق ناري في كتفها عن طريق الخطأ في بلدة جباع الجنوبية، ووضعها الصحي مستقر. من جهة ثانية، أحضر إلى أحد المستشفيات في حلبا عبد الرحمن ملحم وهو جثة هامدة إثر سقوطه من على شجرة في بلدته مشمش.

فرار موقوف من مكتب تحقيق

غادر جاد ش. مركز فصيلة الأشرفية، بعدما أُحضر إلى الفصيلة لقيادته سيارة «جيب ب. أم» عائدة إلى إحدى شركات تأجير السيارات دون عقد إيجار أو وكالة قيادة، وغير مسدّدة رسوم الميكانيك منذ عام 2009.

قرار قضائي بمنع موقع من ذكر سامي الجميل

أمس، صدر قرار قضائي بمنع موقع إلكتروني من بث أي خبر يمت بصلة للنائب سامي الجميل. القرار صدر عن قاضي الأمور المستعجلة في بيروت نديم زوين. وقد استغربه العارفون بقضايا التكنولوجيا، كما أثار غضب المدافعين عن الحريات في لبنان. وصدر عن المكتب الإعلامي للنائب الجميل بيان اعتبر فيه أنّ الموقع عائِد لـ«حزب الله»، فيما نفى الحزب ذلك.

وجاء في بيان مكتب الجميل «بوابة المحامي مارك حبقة عن سعادة النائب الشيخ سامي الجميل، قدم بتاريخ 2010/9/18 استدعاء لدى حضرة قاضي الأمور المستعجلة في بيروت القاضي نديم زوين المتضمن منع الموقع الإلكتروني لـ«حزب الله» من بث أي خبر له علاقة بالنائب سامي الجميل ورفع الضرر عن هذا الأخير المتمثل بالتعرض للنائب الجميل ولعائلته عبر القذح والذم والتحقيق والتهديد بالقتل والتحرير على كل هذه الجرائم، وعليه، وفي تاريخ 2010/9/20، صدر القرار القاضي بمنع الموقع الإلكتروني المذكور من بث أو نشر أي خبر له علاقة بالمستدعي النائب سامي الجميل لمدة شهرين قابلة للتجديد فوراً تحت طائلة غرامة إكراهية قدرها ثلاثون مليون ليرة لبنانية عن كل يوم مخالفة للقرار المذكور، علماً بأن المحامي مارك حبقة قد تقدم أيضاً بشكوى جزائية لدى النيابة العامة التمييزية بحق الموقع المذكور ومن يشرف على إدارته بغية إجراء المقتضى القانوني ومحاسبة كل من تعرض للنائب سامي الجميل عبر كل الجرائم المذكورة أعلاه».

لاحقاً أفاد المكتب الإعلامي لـ«حزب الله»، وفق ما ورد في الوكالة الوطنية للإعلام، أنّ الموقع المذكور هو www.hezbollah.org ويبث من خارج لبنان ولا علاقة له بـ«حزب الله» أو بموقعيه الإلكترونيين.

هل نمة انتحاريون يريدون مهاجمة فنات معينة؟ (أرشيف - أ ف ب)



إنه أداة للفتنة...

استنكر الشيخ أحمد البابا، إمام جامع الفاروق التابع لدار الفتوى، ما جاء في البيان الأخير المنسوب إلى «كنايب معاوية بن أبي سفيان»، وقال في حديث إلى «الأخبار» إن ما ورد فيه «لا يدل على أن كنيته من المتدينين، فهو للفتنة على ما يبدو، ويأتي في سياق الحملة السياسية التي ليس لها علاقة بالدين. فكيف يضع شخص نفسه في موقع الحركات الإسلامية، ويقول عن نفسه إنه انتحاري؟ هذا التوصيف ليس إسلامياً». وأضاف الشيخ البابا قائلاً: «نحن لا نقبل بالألفاظ التي وردت في هذا البيان، وهي لا تعني المسلمين ولا علاقة لها بالدين. فما نطالب به دائماً هو تهدئة الخطاب السياسي في لبنان وتعزيز لغة الحوار والكف عن التشنجات والعصبية»، خاتماً بالقول «كل من صلى إلى قبلتنا وأمن بالرسول فهو أخ لنا في الدين، وليس لدينا تفریق في ذلك».

أبي سفيان قد يعدّ رمزاً، ولكن ليس رمزاً جهادياً عند الحركات الإسلامية السنية، مثل خالد بن الوليد أو صلاح الدين الأيوبي. فمن الواضح أن التسمية هي للنكايه بالطوائف الأخرى لا أكثر، فضلاً عن أنه ليس هناك فقيه مسلم سني يقف مع معاوية ضد علي بن أبي طالب في حرب صفين».

توقف الشيخ حمّود عند الاسم الذي جاء في البيان موقّعاً به، وهو «اللبث الغالب حمزة العربي»، إضافة إلى عبارة «بيروت العربية المقاومة»، لكون الحركات الإسلامية، وخاصة السلفية منها، لا تتحدث عن العروبة، «فهل يعقل أنهم يتحدثون عن خالد علوان وجمّول مثلاً؟ أو عن الفلسطينيين في بيروت عام 1982؟ هم ضد كل هؤلاء». ويختم الشيخ قائلاً: «لو كان كنيته البيان قد استعانوا بشيخ ماجور، ولو من قريبو، لكان البيان أقل حفة مما هو عليه».

من جهته، رأى الخبير في شؤون الحركات الإسلامية، الدكتور أحمد موصلي، أن البيان «يمكن أن يكون مفتعلاً من قبل أطراف سياسية لبنانية، ولكن مسألة حصول تفجيرات واضطرابات أمنية هي أمر وارد في كل الأحوال، نظراً إلى وجود أرضية تطرف مذهبي في لبنان»، وختم موصلي قائلاً: «يبدو أن فريق 14 آذار أفلس ولم يعد لديه برنامج، ولذلك يعمد إلى زيادة التطرف المذهبي بين اللبنانيين».

لم يكن البيان ليهر دون الإشارة إلى أحداث 7 أيار

«انتحاريون»؟ كانت هذه الكلمة واحدة من الملاحظات التي نقلتها «الأخبار» إلى بعض علماء الدين والمتابعين لشؤون الحركات الدينية، لكون هذه الحركات لا تستخدم عادة مصطلحات كهذه في بياناتها. فبعد قراءة إمام مسجد القدس في صيدا، الشيخ ماهر حمود، البيان المذكور، خلص إلى عدّة ملاحظات تشير إلى «أنه بيان استخباري فتنوي بامتيان، ولا يشبه البيانات التي يكتبها أناس متدينون»، لغة ركيكة، لم يفتتح بآية قرآنية، لا يتضمن حديثاً نبوياً شريفاً، كلام مذهبي لا ديني... هذه بعض الملاحظات التي سجلها الشيخ حمّود على البيان لتأكيد «فبركتة». ولفت حمّود في حديث مع «الأخبار» إلى أن كاتب البيان «لم يوفق في تسمية الجماعة التي تقف وراءه. فمعاوية بن

الآن، فهو مرتبط بالتطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها لبنان، حيث يختم بالقول «اليوم بعد ما قالها عميلكم جميل السيد إن الحق سيأخذه في الشارع، نحن قبلنا التحدي، وسنرى من عنده انتحاريون أكثر ولا نخشى إلا الله».

متابعة

هل رضوخ «النيابة العامة» تحت ضغط التمرد خيار صائب؟

رضوخ مرتضى

أعطى القضاء كلمته للسجناء المتمردين بوعد قاطع لتلبية ما يطلبون لإنهاء التمرد. وفي الوقت نفسه، أصدر أمره إلى القوى الأمنية أن تتأكد من تنفيذ هذا الوعد. حصل القاضي المفاوض على ثقة السجناء وأعطاهم كلمة شرف، فطبق الاتفاق بحرفية تكاد تكون كاملة، ما خلا مطلبهم المتعلق بحضور وزير الداخلية زياد بارود إلى السجن. تنفيذ الاتفاق الحاصل حقق لسجناء أول من أمس المتمردون الهدف الأكبر من تمردهم، فاستجيب لطلبهم النقل الفوري من سجن القبة في طرابلس إلى سجن رومية المركزي. عدد من المسؤولين الأمنيين الذين لبّوا مطالب إنهاء التمرد بإشارة من القضاء، أرادوا ألا يتموا فرحة هؤلاء كاملة، فقرروا أن يخالفوا اتفاقهم مع السجناء. فبعدما كان قد اتفق على أن يُنقلوا إلى أي قسم في السجن باستثناء الجناح «واو» المعروف بـ«غوانتنامو» الذي مكثوا الوقت الكثير فيه ويعلمون معنى أن يكونوا في هذا الجناح الذي استحدث خصوصاً للاحتجاز التأديبي، عدل في قواعد الخطة وفق ما ارتأى القياديون. وانطلاقاً من هذا المسار، ذكر مسؤول أمني رفيع لـ«الأخبار» أن السجناء وضعوا في المكان الأحب إلى قلوبهم،

اختلاف بين القضاء والأمن على الاستجابة للسجناء

الجناح «واو»، وفق إدارة السجن أو غوانتنامو بحسب المتداول بين السجناء. لكن رغم الإخلال بتفصيل الاتفاق الذي لا يكاد يُذكر مع ما ناله السجناء من نقل فوري، فقد بدى نهار أمس هادئاً في سجن رومية المركزي. لكن الهدوء الذي كان سائداً أروقة السجن المركزي بعد التوتر الذي عاشه بعض هؤلاء بانتظار ما سيؤول إليه الوضع، لم ينسحب على عدد من الضباط الذين أبدوا امتعاضاً من تلبية النيابة العامة لمطالب المتمردون. وفي هذا السياق، ذكر أحدهم لـ«الأخبار» أن ما حصل يوم التمرد لم يكن قراراً صائباً رغم خطورة الوضع السائد. وأشار إلى أن الرضوخ لمطالب السجناء تحت تهديد السكين قد يُشجع آخرين على انتهاج الخط نفسه

والتمرد على السجانين، أملاً بتحصيل مطلب ما أو لكسر الروتين على الأقل. الضابط المذكور طالب بأن يحاكم هؤلاء وتتخذ بحقهم أحكام قاسية لكي يكونوا عبرة للباقيين. لم يكن هذا الصوت هو الوحيد الذي ارتفع، فقد رأى ضابط آخر أن موافقة النائب العام الاستئنائي في الشمال القاضي عمر حمزة على طلب نقل السجناء قد يكون خطأ قاتلاً يفتح الباب أمام تداعيات خطيرة. وأشار الضابط المذكور إلى أن الموضوع يجب أن يدرس بدقة أكبر، انطلاقاً من اعتبار أن القوى الأمنية الموجودة على تماس دائم مع السجناء، وبالتالي تتمتع بالقدرة على تقويم الوضع.

تجدر الإشارة إلى أن معلومات جرى تناقلها عن خداع السجناء المتمردون لإنهاء التمرد من دون إعطائهم ما أرادوا، اصطدمت بقرار النائب العام. فقد فوجئ بعض الضباط بأن الموكب الذي انتقل من سجن القبة إلى سجن رومية، المؤلف من ألوية لسوق السجناء وأربع سيارات شرطة، كان يقل 14 سجيناً. يذكر أن أربعة سجناء من الذين قادوا تمرد أول من أمس كانوا قد نُقلوا تاديباً من سجن رومية المركزي إلى سجن القبة في طرابلس منذ نحو شهر ونصف، على خلفية افتعال أعمال شغب والاعتداء على أحد الضباط في قوى الأمن الداخلي.